

ولا يقبل على محمود وتصمينه فان حضر وصدق بركه ان كذب
يرجع عليه ويرجع بما دفع ان كان قايما وان هلك وادعى هلاكه او
دفعه الى العزم وطلب تصمينه فله ذلك دفع عن سكوت او
تكذيب وكلفه ما يعلم بوكالته واذا حلف الامر على امر
وان دفع عن تصديق الا ان يكون ضمنه ولا يملكه ولا الامر قيل هو
ضمان ترك وقيل كفاؤه وهو الاظهر ويرجع به قبل الاداء وفي النوق
بعد ولو حضر وحذف وكالبه وطلب تصمينه ما وكله سأل فان
العزم بوكالته حلت والا لا ولا استقلت حتى يتسأل ولا يجبر
ويقبل بيئته على توكيله فان حلف وضمنه رجع بما دفع ان كان
قايما وان هلك وادعى هلاكه او دفعه القول قوله وحلف ولا
ضمان عليه ولو حضر وحجك عند الحاكم ولم يقض له او قضى ولم
يقض حتى مات فورثه او ابراه او هبته رجع على وكيله ان
كان قايما وان هلك ضمنه الا اذا صدقته وعبد غيره الا ان

71
حج عينه او فتر الوكيل عند الحاكم ان لم يركله او يقيم بيئته
على اقتراح بذلك ولو اقامها على محمود العزم او انه لم يركله
لا يقبل ولو ورثه العزم واخر محو اب العزم في حصته ما مر
والا فراجع على العزم والعزم يرجع بما دفع وان هلك ضمنه
الا اذا صدق ولم يقض ثم اذا رجع العزم على الوكيل يحكم
الضمان مات الطالب وورثه رجع الوكيل عليه في التركة
او في حصته ولو لم يرثه وارصى له بالف اخذ منها ما مر
ولو وهبه الغاني ضمنه وهي عين ما دفع رجع عليه والا
والله اعلم **باب الكتابه على العبد والدرهم**
والخلع والصلح عليهما في الجوان لا يجب دين في الدرهم
بل لا عن مال والنياب يجب بشرط الاجل والوصف والمثل
بحسب التوكيل بالشرائط المثل والغبن المستبرح ممنوع
وبالبيع لا خلافا لما كان كاتب او اعنق او خالع او تزوج او صلح